ما هي اختبارات تحمل الضغوط؟

فحص سلامة أوضاع البنوك أمر ضروري للاستقرار المالي

مارتن شيهاك، وهيروكو أورا، وليليانا تشوماكر

كيف نعرف ما إذا كان النظام المالي سليما؟ هل بإمكان البنوك أن تتخطى نوبة من الركود إذا فقد نصف عملائها الحاصلين على قروض عقارية وظائفهم وتوقفوا عن سداد هذه الديون؟ هل تملك شركات التأمين أموالا كافية لسداد المطالبات إذا ضرب طوكيو زلزال بقوة ٨ ريختر؟ إجابات هذا النوع من الأسئلة تكمن في اختبارات تحمل الضغوط.

وقد زاد الاهتمام باختبارات تحمل الضغوط أثناء الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨، حين خسرت البنوك وغيرها من المؤسسات المالية مبالغ مالية ضخمة. فأفلست مؤسسات كبرى مستقرة — مثل ليمان براذرز، بينما احتاج غيرها لعمليات إنقاذ تقدر بمليارات الدولارات الأمريكية من أموال دافعي الضرائب. وأصبح الناس لا يعلمون ما إذا كان البنك الذي يتعاملون معه سيظل موجودا حتى اليوم التالي. وبدأت السلطات الوطنية في الاقتصادات التي ضربتها الأزمة تستخدم اختبارات تحمل الضغوط للحد من عدم اليقين بشأن سلامة أوضاع البنوك واتخاذ قرار بشأن ما يمكن عمله حيال البنوك الضعيفة.

وعادة ما تغطي اختبارات تحمل الضغوط جانبي الملاءة — أي ما إذا كان لدى البنوك رأس مال كاف لاستيعاب الخسائر — والسيولة — أي ما إذا كان لديها النقد الكافي لسداد الفائدة على الودائع وغيرها من الديون. فلنفترض أن بنكا خسر مليار دولار أمريكي حين هبطت أسعار المساكن بنسبة ٥٠٪. في هذه الحالة، يستطيع البنك مواصلة العمل – والحفاظ على ملاءته — إذا كان رأس ماله ١٠ مليارات دولار أمريكي، ولكن ليس إذا كان رأس ماله مليار دولار فقط. فماذا لو حدثت حالة من الذعر بين المودعين وقاموا بسحب ٥٠ مليون دولار أمريكي فجأة؟ إذا لم يكن البنك قادرا على اقتراض أموال تحل محل تلك الودائع، فيمكنه الاستمرار إذا كان يمتلك أصولا خاصة به، كالسندات الحكومية، يمكن بيعها بسرعة.

حادة ومنطقية في آن

من أهم المقومات في اختبارات تحمل الضغوط وضع سيناريو سلبي يجمع بين الحدة والمنطقية. ويفترض السيناريو الحاد وقوع حدث منخفض الاحتمالية ولكنه يمكن أن يسفر عن عواقب كارثية. ومن أمثلة ذلك حدوث زلزال يقع مرة كل قرن، أو تكرار الأزمة المالية التي وقعت عام ٢٠٠٨، أو العجز عن سداد الدين

الرسم التوضيحي: ISTOCK/RASTUDIO

الحكومي. وتستبعد السيناريوهات المنطقية الأحداث الافتراضية المستحيلة، كحدوث غزو من سكان المريخ. والسيناريوهات التاريخية مفيدة ولكنها قد لا ترصد المخاطر المستجدة. فعلى سبيل المثال، لم تحدث بعد اضطرابات كبيرة بسبب التكنولوجيا المالية الجديدة أو تغير المناخ، لكنها لا تجافي المنطق.

ويبدأ تصميم السيناريوهات بقائمة من المخاطر المحتملة الخاصة ببلد ما. ومن أمثلة ذلك حدوث تراجع كبير في الصناعة التحويلية في اقتصاد يعتمد اعتمادا كبيرا على إنتاج المصانع، أو وقوع هجوم إرهابي في بلد يعتمد على السياحة. ويضع القائمون على اختبارات تحمل الضغوط مخططا للسيناريو ويقومون بتقدير رد فعل متغيرات مثل إجمالي الناتج المحلي وأسعار الفائدة عند حدوثه.

ولفهم كيفية تأثير السيناريو السلبي على سلامة أوضاع البنوك، يبدأ القائمون على الاختبارات بقياس سلوك عملاء البنك في ظل هذه الظروف. وللقيام بذلك، قد يحتاجون إلى حساب عدد الأسر والشركات التي يمكنها الاستمرار في سداد ديونها إذا ما حدث هبوط كبير في النشاط الاقتصادي، وكيف يمكن أن يسحبوا من ودائعهم المصرفية. ثم يقيس القائمون على الاختبارات كيف يمكن أن يؤثر هذا السلوك في سيولة البنوك ورؤوس أموالها.

وبسبب الروابط بين البنوك، فإن فشل بعضها يمكن أن تنتقل تداعياته إلى مختلف أجزاء النظام المالي، فيلحق ضررا بالاقتصاد الأوسع. فما الذي يمكن أن يحدث، مثلاً، إذا توقفت البنوك عن الإقراض؟ قد تحتاج الشركات إلى تقليص عملياتها وتسريح موظفيها. وبدون قروض عقارية، قد يتعذر على الأسر شراء المنازل.

المخاطر المستجدة

غالبا ما تركز اختبارات تحمل الضغوط على البنوك نظرا لحجمها وأهميتها للاقتصاد. ولكن هناك تزايدا سريعا ومستمرا في جهات أخرى لتقديم الخدمات المالية ومصادر أخرى للتمويل، مثل مبيعات السندات. ومن ثم فإن النطاق الذي تغطيه اختبارات تحمل الضغوط يواصل التوسع ليشمل صناديق الاستثمار المشترك، وشركات التأمين، ومقدمي الخدمات غير المصرفية الأخرى، بالإضافة إلى مصادر الخطر المستجدة. فعلى سبيل المثال، فحصت اختبارات تحمل الضغوط التي أجراها صندوق النقد الدولي كيف يمكن أن يؤدي ظهور التكنولوجيات المالية الجديدة إلى تقليص أرباح شركات الخدمات المالية القائمة. وهناك تحديات جديدة أمام اختبارات تحمل الضغوط يفرضها تزايد اعتماد البنوك على أطراف ثالثة في مجال الخدمات المالية، مثل خدمات الحوسبة السحابية.

وهناك تحد جديد آخر يتمثل في تغير المناخ، الذي يفرض نوعين من المخاطر، مادي وانتقالي. أما المخاطر المادية فيمكن أن نراها بالفعل في ارتفاع التواتر والحدة التي تحدث بها السيول وحالات الجفاف وغيرها من الكوارث الطبيعية. ويمكن أن تلحق خسائر بشركات التأمين التي تبيع عقود تأمين للمباني وضد الكوارث، أو قد تقوم بزيادة أقساط التأمين إلى مستوى يتعذر معه على كثير من الأسر الحصول على تغطية تأمينية. ويمكن أن تنشأ المخاطر الانتقالية من تراجع صناعة الفحم تأثرًا باعتماد ضريبة الكربون. ومع الخسائر التي تلحق بالشركات العاملة في هذه الصناعة، قد تتوقف عن سداد قروضها، مما يخفض الأرباح التي تحققها بنوكها. ويمكن أن تتراجع قيمة الأسهم والسندات التي تصدرها هذه الشركات، مما يلحق خسائر بالمستثمرين.

وقد اعتمد الصندوق اختبارات تحمل الضغوط لمواجهة الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧ وكان في طليعة المؤسسات التي قامت بذلك. وتدخل اختبارات تحمل الضغوط في «برنامج تقييم القطاع المالي» للبلدان الأعضاء ويجريها الصندوق بالتعاون مع البنك الدولي منذ عام ١٩٩٩. ومن السمات المميزة في هذه الاختبارات تركيزها على النظام المالي ككل وليس على فرادى المؤسسات. وبمجرد تحديد المخاطر، يوصي التقييم بالسبل التي يمكن للسلطات الوطنية اعتمادها للحد من هذه المخاطر قبل أن تتحقق، وتقليص الضرر إذا حدث بالفعل.

وحين وقعت الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، اعتمدت السلطات في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو وغيرها من البلدان اختبارات تحمل الضغوط وجعلت نتائجها معلنة كوسيلة لتعزيز الثقة في النظام المالي. وعلى خلاف اختبارات الصندوق، تركز هذه الاختبارات في الأساس على تحديد جوانب الضعف في فرادى البنوك والنظر في إجراءات لاستعادة سلامة أوضاعها أو إغلاقها.

الاستخدام في حدود الإرشادات فقط

وحتى تكون اختبارات تحمل الضغوط ذات فائدة، يجب أن تُستخدَم فيها بيانات موثوقة وحديثة ومفصلة. وينبغي أن تغطي البيانات التاريخية فترات الاضطراب وكذلك فترات الهدوء. فعدم اكتمال البيانات أو عدم دقتها يؤدي إلى نتائج لا يعتد بها قد تتسبب في شعور زائف بالأمان.

وأخيرا، فإن اختبارات تحمل الضغوط ليست أدوات تستخدم بمفردها. فتحليل المخاطر المكتمل ينبغي أن يشتمل على اختبارات لتحمل الضغوط مقرونة بأدوات كمية وكيفية أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تكميل تقييمات الاستقرار المالي بفحص لسياسات القطاع المالي في البلد المعني، وإطار الإشراف المعتمد فيه، وشبكات الأمان المالي (كوجود التأمين على الودائع والنطاق الذي يغطيه). وتكون اختبارات تحمل الضغوط بالغة التأثير حين تتم في إطار هذه التقييمات الشاملة المتعمقة. FD

مارتن شيهاك يعمل رئيس قسم، **وهيروكو أورا** تعمل نائبا لرئيس قسم، **وليليانا شوماكر** تعمل اقتصادية أولى، وكلهم في إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية بصندوق النقد الدولي.

لمعرفة المزيد عن اختبارات تحمل الضغوط، قم بزيارة صفحة *www.elibrary.imf.org* على شبكة الإنترنت، واطبع كلمة *"stress testing"* على شريط البحث.